



الحكم المحلي في النمسا: تقاسم المسؤوليات

أندرياس كيفر / فرانز شوزبرغر

Andreas Kiefer / Franz Schausberger

تعتبر البلديات أصغر الهيئات السياسية المستقلة ذاتياً كوحدات إدارية وكمعاصر تلعب دوراً اقتصادياً مستقلاً في الولايات *Länder* الثمانية. وتعتبر فيينا Vienna استثناءً إذ أنها ولاية *Land* وبلدية في نفس الوقت. يعتبر معدل الحجم للبلديات النمساوية، والتي تضم حوالي ٣٤٠٠ نسمة، صغيراً نسبياً. كما أن نصف البلديات يبلغ تعداد سكانها أقل من ٢٥٠٠ نسمة. ورغم ذلك فقد ارتفع عدد البلديات بنسبة ٢,٥٪ من ٢٣٠٠ في عام ١٩٧٦ إلى ٢٣٥٨ في عام ٢٠٠٦. وتعتبر قوة البلديات ضرورية لتحقيق مستويات عالية من المشاركة والمساهمة من قبل المواطنين، ومساءلة قوية وديمقراطية للسياسيين.

إن اللاعبين السياسيين في أي بلدية هم رئيس البلدية، ومجلس البلدية أو المدينة، والمجلس التنفيذي. ويتم انتخاب المجلس البلدي بشكل مباشر من قبل السكان

المحليين. وقد تبنت ستة ولايات *Länder*، منذ التسعينات من القرن الماضي، بنوداً دستورية تسمح بالانتخاب المباشر لرئيس البلدية. إن وجود عناصر من النظام الرئاسي في إطار واحد مع النظام البرلماني هو، بشكل عام، أمر لا يحظى بتقدير واسع النطاق مع أنه لا يمكن التراجع عنه سياسياً.

يعود الموقف القانوني القوي والدور المهم للبلديات في الحياة العامة في النمسا إلى عام ١٨٤٩، عندما تم الإعلان أن البلدية الحرة هي أساس الدولة الحرة والتي تم إنشائها على أثر ثورة مارس/ آذار ١٨٤٨

يعود الموقف القانوني القوي والدور المهم للبلديات في الحياة العامة في النمسا إلى عام ١٨٤٩، عندما تم الإعلان أن البلدية الحرة هي أساس الدولة الحرة والتي تم إنشائها على أثر ثورة مارس/ آذار ١٨٤٨. ومنذ ذلك الوقت تقريباً كانت النصوص الدستورية تشير إلى أن البلديات لها الحرية في التعاون مع بعضها البعض من خلال كينونتها المستقلة ذاتياً ومن خلال السلطات القانونية المفوضة.

يعترف الدستور الفدرالي بالتقسيم الوظيفي للمهام بين المستوى الفدرالي والولايات *Länder* والبلديات. وتتمتع البلديات، بناءً على مبدأ مشاركة

أصغر الوحدات في صنع القرار، بدرجة عالية من الاستقلالية يعززها التعديل الدستوري لعام ١٩٦٢ وتعكسه دساتير الولايات *Länder*: السلطات القانونية لبلدية ما تشمل كل ما يخص المجتمع المحلي بشكل حصري أو تقريبي ويمكن تنفيذه من قبل المجتمع المحلي ضمن حدوده المحلية. وهذا أيضاً يعكس مبدأ مشاركة أصغر الوحدات في صنع القرار ومبدأ الديمقراطية.

تتولى جمعية البلديات النمساوية - *Österreichischer Gemeindebund* وجمعية المدن والبلدات النمساوية - *Österreichischer Städtebund* ومؤسسات الولايات *Länder* الخاصة بها تمثيل مصالح البلديات الأعضاء أمام الحكومة الفدرالية والولايات *Länder*، كما أنها معترف بها في الدستور الفدرالي.

ويشار هنا إلى أن مخطط المساواة المالية، وهو قانون فدرالي تم تبنيه لمدة أربع إلى خمس سنوات، بعد مفاوضات بين الحكومة الفدرالية والولايات *Länder* والبلديات، كان يتعرض في كثير من الأحيان إلى التقويض بسبب المسؤوليات التي جاءت في أعقابها والتي كانت تفرض من جانب واحد بدون أن يرافقها تمويل كاف. وقد أدى هذا إلى أعباء مالية وإدارية جديدة وغير متوقعة لكل من الولايات *Länder* والبلديات.

أعطى القانون الدستوري الفدرالي لعام ١٩٩٨ الجمعيتين تفويضا لعقد اتفاقيات مع الحكومة الفدرالية والولايات *Länder* نيابة عن البلديات من أجل تأسيس آلية استشارية للتشريعات الجديدة ولتوقيع اتفاقيات استقرار. تلا ذلك اتفاقية في عام ١٩٩٩ فرضت على كل من حكومات الولايات *Länder* والحكومة الفدرالية ضرورة إطلاع الشركاء الآخرين على مسودة أي تشريع وأثره الإداري والمالي المتوقع على الحكومات الأخرى. وبعد أن يتم إخبار الشركاء يتوجب الوصول إلى إجماع عن طريق المفاوضات. وإذا لم يتم التوصل إلى إجماع أو في حال عدم إتباع عملية التشاور بشكل مناسب، فإن الحكومة المخالفة، سواء كانت فدرالية أو *Land*، سيتوجب عليها أن تتحمل تكلفة التشريع.

أدت عضوية النمسا في الاتحاد الأوروبي (EU) في عام ١٩٩٥ إلى تغيير ملحوظ في البيئة القانونية للبلديات في مجالات الخدمات ذات الاهتمام العام، وكذلك العقود، والقيود المتعلقة بالميزانية... الخ. كما يتوجب اتخاذ إجراءات، ضمن إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي، لضمان إيفاء النمسا بمطالب الاتحاد الأوروبي بخصوص العجز الأقصى المسموح به لكل الحسابات العامة بحيث لا تتجاوز نسبة ٣ في المائة من إجمالي الدخل المحلي النمساوي (GDP). هذا وقد هدفت اتفاقية الاستقرار النمساوية الأولى لعام ١٩٩٩ إلى تنسيق السياسات المتعلقة بالميزانية على المستويات الثلاثة، مع تخصيص أكبر نصيب بنسبة ٢,٧ في المائة للفدرالية، بينما يتم تقسيم نسبة ٠,٣ في المائة المتبقية بين الولايات *Länder* والـ ٢٣٥٨ بلدية. وتشترط الاتفاقية الحالية السارية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ أنه يتوجب على كل من الفدرالية والولايات *Länder* والبلديات أن يساهموا في تحقيق الأهداف النمساوية المحددة في اتفاقية الاستقرار الأوروبية. كما يتوجب على الفدرالية أن تخفض عجز موازنتها من ٢,٤ في المائة من إجمالي الدخل المحلي GDP في عام ٢٠٠٥ إلى نسبة ٠,٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، وستقوم الولايات *Länder* بما فيها فيينا Vienna، بالمساهمة بفائض يتراوح ما بين ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ و ٠,٧٥ في ٢٠٠٨، وستساهم البلديات بموازنات متوازنة لكل ولاية *Land*. ويمكن المبادلة وعقد الصفقات بين الشركاء.

قامت أربع ولايات *Länder* في الستينيات والسبعينيات بدمج البلديات فيها على نطاق واسع. وقامت منطقة النمسا الدنيا بتخفيض عدد البلديات من ١٦٥٢ إلى ٥٧٤ في يومنا هذا. لكن الكثير من هذه البلديات في برجيلاند Burgenland و كارينثيا Carinthia، انفصلت ثانية بعد عدة سنوات. ومنذ ذلك الوقت طبقت الحكومات الفدرالية وحكومات الولايات *Länder* إجراءات لحماية بنية البلديات. وأعلنت الحكومة الفدرالية الجديدة في اتفاقية الائتلاف في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، عن ضمانات إضافية لبقاء البلديات سيتم تضمينها في تعديل للدستور الفدرالي: أية

تغييرات في بنية البلديات سوف تكون ممكنة فقط بموافقة سكان البلديات ذات العلاقة وستستمر كل البلديات، بغض النظر عن حجمها، في الحصول على نفس الحقوق والمسئوليات. كما سيتم تعزيز الفرص القانونية للتعاون بين البلديات، وعبر حدود الولايات *Länder* أيضاً، وذلك من أجل حماية الأداء الملائم والحكم الصالح فيها على الرغم من حجم بعضها الصغير. وستكون الحكومة الفدرالية والولايات *Länder* والبلديات قادرة على إيجاد مؤسسات مشتركة للأنشطة الاقتصادية لتسريع العمليات وتجميع الكفاءات المختصة من أجل خدمة الزبائن على نطاق أكبر والتعاون أثناء عملها كسلطات عامة.

تقوم الحكومات المحلية بأداء وظائفها المستقلة الخاصة بها بالإضافة إلى المهام الموكلة إليها من قبل الفدرالية والولاية *Land* ذات العلاقة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن نطاق عريض من الخدمات العامة تتضمن توفير البنية التحتية، دور الحضانة، بيوت المسنين... إلخ. كما تخضع البلديات، ضمن سلطاتها القانونية، للإشراف من قبل السلطات الفدرالية والولاية *Land* ولكنها لا تتلقى التوجيهات منها. يحق، على سبيل المثال، لكل من الولايات *Länder* والحكومة الفدرالية، وبناءً على الظروف القائمة، الحصول على المعلومات، والاعتراض على أوامر محلية غير قانونية، والمصادقة على القوانين المحلية، وحل المجلس المحلي - مع أنه لم يتم ممارسته إطلاقاً تقريباً. كما تشرف الولايات *Länder* على ميزانيات البلديات فيما يتعلق بالاقتصاد والربحية والملاءمة. لكن مقاييس الإشراف تختلف إلى حد كبير فيما بين الولايات *Länder*. أما المسئوليات المفوضة لها، فإن البلديات تلتزم بالتعليمات الموجهة لها من قبل السلطات الفدرالية أو سلطات الولاية *Land*.